العرب
الأحد 2020/08/30
السنة 43 العدد 11805

أزمة حزب التجمع الوطني للأحرار المغربي تبلغ ذروتها

صراع على الزعامة يقود إلى نزيف من الاستقالات

بلغت أزمة حزب التجمع الوطني للأحرار ذروتها مع استمرار نزيف الاستقالات وفي ظل معركة ضارية على الزعامة. ويحذر متابعون من أن الصراع داخل الحزب من شأنه أن يؤثر على شعبيته وعلى حظوظه مع اقتراب السباق التشريعي.

محمد ماموني العلوي

هل تقترب ولاية عزيز أخنوش من نهايتها

الرباط - بلغ صراع الأجنحة داخل حزب التجمع الوطني للأحرار (مشارك في الائتلاف الحكومي) ذروته، مع تتالي نزيف الاستقالات في الآونة الأخيرة.

ويعيش حزب التجمع الوطني للأحرار على وقع صراع داخلي كبير في ظل بروز خلافات بين أجنحة وتيارات داخل قياداته كانت نتيجتها استقالات بالجملة طالت مؤخرا القيادي البارز عبدالقادر تاتو.

ووصفت مصادر مطلعة استقالة عبدالقادر تاتو بمثابة ضربة قاسية يتلقاها الحزب في مقاطعة يعقوب المنصور بالرباط، وتوقعت المصادر أن تحمل الخطوة تداعيات سلبية على شعبية الحزب وتؤثر على نتائجه في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأرجع عبدالقادر تاتو، المنسق الإقليمي السابق لحزب التجمع الوطني للأحرار في رسالته التي وجهها إلى رئيس الحزب عزيز أخنوش، استقالته إلى أسباب شخصية دون ذكر تفاصيل إضافية، غير أن متابعين رجحوا سبب الاستقالة إلى صراع مرير بينه وبين أعضاء من الحزب على الزعامة انتهت بإعفائه وتعيين منسق جديد.

وبعدما قدمت مجموعة من المنتسبين لحزب التجمع الوطني للأحرار بإقليم الرحامنة ومدينة الرباط استقالتهم الجماعية من هياكل الحزب، نتيجة التجاوزات والإخلالات في تسيير الجانب المالي، قدم العشرات من المنتمين استقالتهم الجماعية من هياكل الحزب بـ"شتوكة آيت باها" جنوب المغرب، في أوائل شهر أغسطس الجاري على خلفية "الإقصاء الممنهج في حق مجموعة من مناضلي الحزب وإعطاء الأولوية للدخلاء على الميدان السياسي الذين لا علاقة لهم بالحزب"، على حد تعبيرهم.

وقبل ذلك بأيام أعلن القيادي في الحزب بمدينة فاس علي منور، استقالته أيضا إلى جانب فصيل الطلبة التجمعيين بجامعة سيدي محمد بن عبدالله بالمدينة ذاتها الذي كان قد أعلن استقالته أيضا من الحزب في وقت سابق.

وأقرت نعيمة فرح، قيادية وبرلمانية سابقة عن التجمع الوطني للأحرار، أن "الحزب ليس على ما يرام" في ظل وجود "تجاوزات وأخطاء جسيمة وإقصاء كفاءات ومناضلين صلبه، والأدهى غياب التواصل والآذان الصاغية من القيادة المركزية".

عبدالرحيم بوعيدة

هناك حاجة ملحة لعقد مؤتمر استثنائي لاختيار قيادة جديدة

ورغم تقليل بعض القيادات من تبعات ما يقع إلا أن الخلافات الكثيرة داخل الحزب عجلت كذلك باستقالة عدد من المسؤولين على الإعلام داخل التنظيم السياسي خلال الأسابيع القليلة الماضية، تحت مبرر عدم وجود إستراتيجية عمل على المدى المتوسط والبعيد تغطي بشكل محترف وعملي كافة أنشطة الحزب وتبسيط رؤيته للمواطن.

وقال متابعون للشأن الحزبي، إن ما يعيشه حزب التجمع الوطني للأحرار يُنذر بأزمة تنظيمية حادة، ستؤثر سلبا على أداء الحزب الذي يراهن، باعتباره رابع قوة بالبرلمان المغربي، على قيادة الحكومة المقبلة.

وعلمت "العرب" من مصادر داخل الحزب، أن القيادة المركزية بالرباط تسابق الوقت لوضع حد لهذا الاستنزاف الداخلي. وأشارت هذه المصادر إلى أنه تم "عقد عدد من اللقاءات بين القيادة المركزية وبعض القيادات الجهوية لمناقشة المشاكل التي تساهم في تفاقم الوضع خصوصا مع اقتراب الاستحقاقات المقبلة".

وأكدت نفس المصادر وجود تصدع قوي على مستوى أجهزة هياكل الحزب محليا وإقليميا نتيجة الاستقالات التي وصفها متابعون للشأن السياسي أنها ستنعكس سلبا على أداء الحزب مع اقتراب الانتخابات.

وفي هذا السياق أكد القيادي عبدالرحيم بوعيدة، الرئيس السابق لجهة كلميم واد نون بالجنوب، على أن "الحزب وصل لحالة من الاستياء العام والتي يسير بسببها إلى الموت بخطى ثابتة وبتصميم من قيادته"، مضيفا أن "الحزب يحتاج لمشرط الجراحة ليجتث جذور من أوصلوه لهذا المصير دون حتى علم زعيمه".

ويقول مراقبون إن الاستقالات تعكس الصراع الدائر بين تيار الشركات ولوبي المصارف داخل الحزب، ما ينذر بتفجير الوضع داخل التجمع الوطني للأحرار، مشيرين إلى أن التنظيم المشارك في الحكومة أصبح يعيش على وقع صراع كبير بعد بروز أجنحة وتيارات داخل قياداته المركزية تؤثر على أداء الفروع بكافة المدن.

وتزامنا مع الاستقالات، ظهرت بوادر تشكل حركة تصحيحية داخل الحزب تهدد القيادة الحالية بالسقوط، ومن القيمين على الحركة القيادي عبدالرحيم بوعيدة، الرئيس السابق لجهة كلميم واد نون، الذي طالب بتغيير القيادة الحالية وعلى رأسها أمين عام الحزب عزيز أخنوش.

وتعليقا على هذه المستجدات تساءل بوعيدة "أليست الحاجة ملحة لعقد مؤتمر استثنائي لاختيار قيادة جديدة بمنطق الديمقراطية، لا بسياسة الأمر الواقع الذي أنتج قيادة بإجماع غريب".

وأكد بوعيدة أن "الحزب يحتاج لحركة تصحيحية تخرج من صالونات التنظير ومواقع التواصل الاجتماعي إلى العلن لتعلن القطيعة أو الحوار، الاستمرار أو الانسحاب الجماعي"، مشيرا إلى أن "البقاء في حزب يحارب نفسه ويقتل نفسه، أشبه بانتحار ما لم يتدارك حكماء ومؤسسو الحزب ومناضلوه الحقيقيون الموقف".

ومن المتوقع أن تنضم البرلمانية وفاء البقالي إلى الحركة التصحيحية خصوصا بعدما هاجم مصطفى بايتاس مدير المقر المركزي، زميله في الحزب وزير الاقتصاد والمالية، وانتشرت شظايا هذا الهجوم لتصل إلى البرلمانية وفاء البقالي، التي هوجمت بشكل شرس من طرف أحد موظفي المقر المركزي للحزب، بعدما أشادت بكفاءة وزير المالية والاقتصاد.

ومن المرتقب أن يعيش المغرب انتخابات برلمانية صيف 2021، التي تأتي في ظل تغيير عدد من الأحزاب لقياداتها، فضلا عن استمرار الصراع والاتهامات المتبادلة بين الأحزاب المشكلة للحكومة.

موريتانيا تدعو لعدم تسييس قضية الرئيس السابق

نواكشوط - أبدى الحزب الموريتاني الحاكم رفضه محاولات تسييس قضية الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز.

وقال الناطق باسم الحزب الحاكم بموريتانيا، سيد أعمر ولد شيخنا، السبت، إن الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز "وجهت له تهم فساد"، مؤكدا أن "محاولة تسييس قضيته لن تفيد".

جاء ذلك في تصريح للناطق باسم حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية" الحاكم، أدلى به لوسائل إعلامية، عقب يومين من إعلان ولد عبدالعزيز أنه "يواجه تصفية حسابات وتشويه سمعته كرئيس سابق".

وأوضح ولد شيخنا، أن الرئيس السابق "اعترف بحيازته لثروة كبيرة من عقارات ومدخرات وأرصدة". وأضاف "على الرئيس السابق أن يحترم قضاء بلده ويتعاطى إيجابيا مع المحققين ويكشف عن مصادر ثروته الهائلة وتنتهي القصة بتبرئته أو إدانته".

وتابع "ملف الرئيس السابق في عهدة القضاء الموريتاني الذي أحيل إليه بعد التقرير الذي أنجزته لجنة التحقيق البرلمانية والتي وجهت له تهم فساد ونهب كبيرة وخطيرة أثناء فترة حكمه".

وقال "نحن دولة تؤمن بالفصل بين السلطات وكما احترمنا استقلالية البرلمان نحترم استقلالية القضاء".

والخميس، وصف ولد عبدالعزيز لجنة التحقيق التي شكلها البرلمان للتحقيق في فترة حكمه بأنها لجنة مكلفة بـ"تصفية الحسابات وتشويه سمعته كرئيس سابق".

وقال ولد عبدالعزيز في مؤتمر صحافي الخميس، إن تشويهه بات ضمن "برنامج النظام الحالي".

وصادق البرلمان، في يناير الماضي، على تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في ملفات فساد خلال حكم ولد عبدالعزيز.

وتحقق اللجنة في أنشطة تخص صندوق العائدات النفطية، وبيع عقارات مملوكة للدولة، إضافة إلى الشركات الوطنية وصفقات بنية تحتية، وغيرها.

وسبق أن استجوبت أجهزة الأمن الموريتانية مسؤولين ومقربين من ولد عبدالعزيز، بينهم موثق عقود ومحاسب لـ"هيئة الرحمة"، التي أسسها نجل الرئيس السابق.

وأوقفت الشرطة ولد عبدالعزيز، في 17 أغسطس الجاري، بناء على تقرير صدر عن لجنة التحقيق تضمن شبهات فساد بحقه.

وأفرجت السلطات، الاثنين الماضي عن ولد عبدالعزيز، مع وضعه تحت المراقبة، وسحب جواز سفره، ومنعه من مغادرة العاصمة نواكشوط، بعد أسبوع من توقيفه على ذمة التحقيق بشأن "شبهات فساد"، وفقا لوسائل إعلام محلية.

السلطة الجزائرية تستبق ثورة مضادة من داخل السجون

التفريق بين سجناء نظام بوتفليقة يثير جدلا حقوقيا في البلاد

صابر بليدي

الجزائر - أجرت السّلطات المختصّة حركة في إقامة نزلاء سجن الحراش بالعاصمة، بشكل أبعد كل إمكانيات الاتصال والتواصل بين كبار السجناء المحسوبين على نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، حيث تمّ تفريقهم على مؤسّسات عقابية متباعدة وحتى مثيرة للجدل.

ونُقل رئيس الوزراء السابق عبدالمالك سلال، من سجن الحراش بالعاصمة إلى سجن المنيعة بمحافظة غرداية الجنوبية، فيما نقل رئيس الوزراء الآخر أحمد أويحيى إلى سجن العبادلة بمحافظة بشار في أقصى الجنوب الغربي، وقبلهما نقل رجلا الأعمال علي حداد ومحي الدين طحكوت إلى كل من سجني تازولت بباتنة، وشاشار في خنشلة بشرق البلاد.

ولا يستبعد أن تمسّ حركة نقل سجناء النظام السابق وإعادة توزيعهم أسماء ووجوها أخرى بشكل يخفف الضغط على سجن الحراش بالعاصمة، ويزيح تماما إمكانية الاتصال والتواصل بين هؤلاء داخل مؤسسة واحدة.

ووسط جدل حقوقي حول الحركة المذكورة، وحق هؤلاء في البقاء قريبين من مقار إقاماتهم ومن عائلاتهم، يجري التلميح إلى مخاوف جدية لدى السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، من ثورة مضادة يخطط لها وتدار من داخل السجون، في إشارة إلى عدم استسلام ضحايا التحول السياسي الكبير في الجزائر إلى مصيرهم المشؤوم.

ويبدو أن تلميح الرئيس تبون إلى المؤامرة الداخلية والى مخطط إجهاض مشروع التغيير في البلاد، خلال تصريحات متعددة لوسائل الإعلام المحلية والدولية، يشير إلى توصّل السلطة بمعطيات حول مساعي أو تحرّكات من داخل السجون لخلط الأوراق على السلطة الجديدة.

وكانت السلطات القضائية بالعاصمة قد أعلنت خلال الأيام الأخيرة عن فتح تحقيق بشأن "اتفاق خدمات" يكون قد أبرم بين رجل الأعمال المسجون علي حداد، وبين شركة أميركية مختصة تعرف بقربها من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بقيمة عشرة ملايين دولار مقابل قيام الشركة بحملة علاقات عامة لفائدة الرجل، وإقناع إدارة البيت الأبيض بالضغط على الحكومة الجزائرية لإطلاق سراحه.

رموز النظام السابق تشكل هاجسا للسلطة الجديدة

ونقلت حينها تقارير محلية أن "سيدة (صابرينة بن) زعمت أنها مستشارة شخصية لمالك مجمع 'أو تي أر أش بي'، علي حداد، وقعت اتفاقا باسمه في العاصمة باريس مع ممثلي مجمع 'سونوران'، مقابل مبلغ عشرة ملايين دولار، يمتدّ إلى غاية نهاية العام 2021، يتضمّن تقديم استشارات وخبرات مهنية وشخصية لإنقاذه من السجن ولإنقاذ المجمّع من السقوط ".

وذكر موقع "فورن لوبي" المختص في جماعات الضغط، بأن مالكي المجمع الأميركي روبرت ستريك وكريستيان بورج، رفضا التعليق أو الحديث عن مضمون الاتفاق المبرم مع مجمّع علي حداد لدى الاتصال بهما بغية الاستفسار عن الاتفاق المبرم.

ويبدو أن الاتفاق الذي حمل فرضية التواطؤ واستمرار الاتصالات بين أحد أكبر سجناء نظام بوتفليقة مع محيطه والاحتفاظ بحرية التصرف في الأموال غير المشروعة، قد أثار مخاوف السلطة من إمكانية إدارة هؤلاء لثورة مضادة ضد السلطة من داخل السجن.

وفي هذا الشأن نقل مصدر مطلع لـ"العرب"، تعلق رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى بصيرورة الأحداث في الشارع، ويستفسر دوما عن وتيرة الاحتجاجات الشعبية المناهضة للسلطة، مما يحمل أمل الرجل في ميل كفة الضغط لصالح الحراك لخلط الأوراق على السلطة، ومنه إمكانية تغيير موقفها من السجناء الكبار.

وبتصاعد حدة الغضب الشعبي بالبلاد خلال الأسابيع الأخيرة حيال الحكومة، جراء ما وصف بـ"تراكم الأحداث"، (نقص السيولة النقدية، موجة الحرائق، وتذبذب التزويد بالماء الشرب)، تركّزت حملة قوية من طرف السلطة والدوائر الموالية ضد ما يعرف بـ"جيوب العصابة"، في إشارة لخلايا النظام السابق، وأبرزها كبار المساجين.

ولم يتوان الرئيس تبون، ورئيس وزرائه عبدالعزيز جراد، وعدد من الأحزاب والتنظيمات الأهلية، في توجيه أصابع الاتهام للخلايا المذكورة من أجل تأليب الشارع ضد السلطة وتنظيم ثورة مضادة تجهض التحول السياسي الذي تقوده السلطة الجديدة، وهو ما يكون قد دفعها إلى إجراء حركة داخل السجون، فرّقت خلالها بين أكبر رموز النظام السابق، بشكل ينهي تماما إمكانية التواصل أو التنسيق والتخطيط لشيء ما.

وشدّدت الحملة المذكورة على فرضية مؤامرة داخلية لم تكشف خيوطها للرأي العام، لكنها ربطتها بما أسمته بـ"تراكم الأحداث" خلال الأسابيع الأخيرة، من أجل "تأليب الشارع ضد السلطات العمومية وإجهاض مسار التغيير في البلاد".

> حملة قوية تشنّها السلطة ضد ما يعرف بـ«جيوب العصابة»، في إشارة لخلايا النظام السابق وأبرزها كبار المساجين مثل أويحيى

ويبعد أقرب سجن من السجون التي حوّل إليها هؤلاء، بنحو 500 كلم عن العاصمة، الأمر الذي يطرح حق هؤلاء في البقاء قريبين من مقار إقامتهم ومن أسرهم المتمركزة في العاصمة وضواحيها، خاصة بالنسبة إلى أحمد أويحيى، الذي نقل إلى سجن يبعد عن العاصمة بحوالي 800 كلم.

ومع ذلك تبقى فرضية تخفيف الضغط على أكبر سجون العاصمة (الحراش) واردة، قياسا بإمكانية انتشار وباء كورونا داخله، حيث سبق لوزير الاتصالات السابق موسى بن حمادي، إثر إصابته بالوباء حسب بعض المصادر، وهو ما نفته النيابة العامة بالعاصمة.